حُسْنُ المساعي في نظم المرسوم الاشتراعي

حُسَنُ المساعي في نظم المرسوم الاشتراعي

رقم ۱۸ ـ لعام ۱۹۵۵ وتعدیلاته ـ مع النظام الداخلي

(نظم)

الشيخ صلاح الدين فخري الحسيني البيروتي الإجازة العالية في الشريعة والقانون من الأزهر الشريف ـ مصر

دار الفتوي

مدير الشؤون الإدارية إمام وخطيب ومدرس مسجد الخلية السعودية في بيروت ١٤٣٧ هجرية _ ٢٠١٥ ميلادية



توطئة

الحمد لله الذي قوَّم اللسان بأفصح اللغات، والصلاة والسلام على رسولنا محمد سيد أفصح من نطق بالضاد وعلى آله الكرام وأصحابه الأبرار وبعد:

فقد جعلتُ كل مادةٍ تكشف لك عن أختها، وجعلتُ رقمَها على يمين النظم، وقد قالوا بأنَّ القلمَ إحدى اللسانين وهو أبقى أثراً، والشعرُ أجدرُ أن يَحضَّ الذهنَ على الحفظِ والتمتين.

والشعرُ لصاحبه أنطقُ منه اليوم، وأوعظُ منه في أمس. وقد حاولتُ في نظمه أن أجعلَه بعيداً عن الاستكراه

طبعاً، ومنزَّها عن الخلل ومصوناً عن التلف. وحاولتُ أن أجعلَ ألفاظه صحيحةً فصيحةً.

ونظمه محكماً سليماً ودلالته على المواد وافية المعنى، منتظمة المبنى. جعلتها خفيفة الوقع لها رنين على السامع، يألفُها الذوقُ وغيرُ نابٍ عنها الطبع، وجعلتُ كل كلمة تقع موقعَها اللائق، والمشتملة على المعاني والدقائق وحاولتُ أن أصوِّر معانيَ الموادِ وإيصالها إلى الأذهانِ من غير تعسفٍ ولا التواءِ، والله الموفق إلى الصواب وهو يهدي السبيل.

الناظم الشيخ صلاح الدين فخري الحسيني البيروتي

المقدمة

أحمدُ المَوْلِي العَلِيَ الأَعْلَى
ثمَّ الصَّلاةُ والسَّلامُ المُثْلى
عَلَى نَبيِّنا الحَبِيبِ الهَادِي
مُحَمَّدٍ ذِي الفَضْلِ والأَيَادِي
وآلِهِ مع الصِّحَابِ الكُرمَا
ومن حَدَا الشوقُ بِهِ والعُلَمَا
وبعدُ قَدْ أُلهِمْتُ في طِبَاعِي
ومن حَدَا الشوقُ بِهِ والعُلَمَا
أَنْ أَنْظُمَ المرسُومَ الاشْتراعِي
مُستَوْحِياً نَظْمِي مِنَ المَرْسُومِ
مِنْ غَيرِ أَنْ أَخِلَّ بِالمَرسُومِ
مِنْ غَيرِ أَنْ أَخِلَّ بِالمَرسُومِ
وَلا تَكَلُّفُ وَلا تَكُرارِ
وَلا تَكَلُّفُ وَلا تَكُرارِ
عَفَدتُهُ دَبَّجْتُهُ كَيْ يَجْتَمِعْ
عَقَدَّتُهُ دَبَّجْتُهُ كَيْ يَجْتَمِعْ

ضَبَطُّهُ بِالنَّظْمِ لِلْحُرُوفِ علَى الطَّرِيقِ السَّائِدِ المعْرُوفِ فَقَدْ وضعْتُ يُمْنَةً رَقْماً عَلَى مَوادِهِ إِشَارَةً عَلَى مَوادِهِ إِشَارَةً عَلَى مَوادِهِ إِشَارَةً عَلَى وَأَسْتَعِينُ اللَّه في إتمامِهُ وَأَسْتَعِينُ اللَّه في إتمامِهُ وكاشِفاً في الثُّمْرِ عَنْ أَكْمَامِه



المرسوم الاشتراعي رقم (١٨) (١٩٥٥) الإفتاء وألأوقاف الإسلامية

قلت:

أَبْدَأُ النَّظْمَ لمرْسوم ظَهَرْ

ُ في عَامِ خمسٍ ثمَّ خَمْسِينَ سَطَرْ

مِنْ بَعْدِ تِسْعِمِائة وأَلْفَا

مَعْ كُلِّ تَعْدِيلٍ ورأْيِ زُلْفَا(١)

قَدْ صَدَرَ عَنَ مَجْلِسِ النُّوَابِ

فِيهِ النِّظامُ الدَّاخِلِي الصَّوَابِ

لِلمَجْلِسِ الشَّرْعِيِّ ثُمَّ الأَعْلَى

قَدْ تَمَّ تَعْدِيلُهُ وَذَاكَ الأَقْوَى

وَفِيهِ الإِفْتَاءُ كَمَا الأَوْقَافُ

قَدْ حُمِّلَتْ فِي طيِّها الأكْنافُ (٢)

⁽١) زلف لغةً: التقدم والاقتراب

⁽٢) الكنف لغةً: الجوانب.

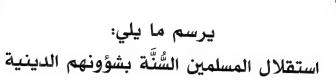
وَتَمَّ نَشْرُهَا وَفِي الجَرِيدَهُ

حَتَّى غَدَتْ في أُسِّهَا فَرِيدَهُ

قَدْ وَافَقَ عَلَيْهِ حَقاً لا مِرَا

رَأْسُ البِلادِ مَع رَئِيسِ الوزَرَا





📵 المادة ١:

قَدْ استَقَلَّ المسْلِمُونَ شَأْنَهمْ مُفْتِي الأَنَامِ يَرْعَى كَلَّ أَمْرِهِمْ مُفْتِي الأَنَامِ يَرْعَى كَلَّ أَمْرِهِمْ يُنْظِمُوا أَوْقَافَهُم طِبْقاً عَلَى شَرِيعَةِ الإسْلامِ حَقاً بِالوَلا شَرِيعَةِ الإسْلامِ حَقاً بِالوَلا



رئيس المسلمين الديني

🗐 المادة ٢:

إِنَّهُ المُفْتِي التَّقِيُّ الأَلْمِعِي

أَوْصَافُهُ مَذْكُورَةٌ حَقًا فَعِ لَهُ الحُقُوقُ وامْتِيَازُ أَسْنى

وَقَدْ عَلا فِي عِزَّةٍ لا استثنا

🗐 المادة ٣:

إنَّ مُفْتي الجَمْهُورِيةِ الرَّئِيسْ

لَكُلِّ فَرْدٍ مُسْلِمٍ فلا تَقِيسْ

وَمَرْجِعُ الأَوْقَافِ ثَمَّ العُلَمَا

يَرْعَى شُؤونَ الدِّينِ مِثْلُ الكُرَمَا

وَيَلْتَقِي المفْتِينَ فِي كُلِّ قَضَا

وَيُصْدِرُ التَّوْجِيهَ ثَمَّ المُقْتَضَى

يُعَيِّنُ الوَظَائِفَ الدِّينِيَّهُ

يُوجِهُ بِالأَنْظُمِ المَرْعِيَّهُ

وَعِندَ الاقْتِضَاءِ يَسْتَعِينُ

بِمَجْلِسٍ لِلشُورَى مُسْتَبِينُ

مِنْ غَيرِ ذِي قَرَابَةٍ لِلرَابِعَهُ

وَمِنْ ذَوِي المَكَانَةِ المُجْتَمِعَهُ

قَدْ حَازَ كَلَّ رُتْبَةٍ نَدِيَّهُ

دِينِيَّةٍ مَدَنِيَّةٍ عِلْمِيَّهُ

وَلا يَقِلُّ سِنُّهُم عَنْ خَمْسِ كَمَا

مَع الثَّلاثِينَ وكُلِّ عُلَمًا

وَيُنْشِئُ صَنْدُوقَ مَالٍ مُسْتَقِلْ

لَهُ نِظَامٌ كَامِلٌ كَيْ لا يَخِلْ

يَرْفَعُ شَأْنَ المُسْلِمِينَ عَامَّةً

ثَقَافَةً ثُمَّ اجتِمَاعٌ صِحَةً

🗐 المادة ٤:

وَالمَفْتِي غَيرُ جَائزٍ أَنْ يَجْمَعَا

فِي مَنْصِبِ أَيَّ وَظِيفَةٍ مَعَا

كيفية انتخاب مفتي الجمهورية

🗐 المادة ٥:

ثُمَّ الشُّرُوطُ لانْتِخَابِهِ كَمَا

يَكُونُ أَيْضاً مِن كَمَالِ العُلَمَا

قَدْ حَازَ فِيهَا رُتْبَةً شَرْعِيَّهُ

وَمَنْ تَكُ السِّيرَتُهُ المَرْضِيَّهُ

أَوْ مَارَسَ القَضَاءَ مُدَةً ولا

تَقِلُّ عَنْ خَمْسِ وَعَشْرٍ قَدْ تَلا (١)

وَقَدْ أَتَمَّ الأَرْبِعِينَ حَقًّا

وَظَهَرَ فِيهِ الوَفَاءُ صِدْقَا

المادة ٦:

نهايةُ المفتي بلوغُ السنِّ

باثنين والسبعينَ غيرَ ظنِ

⁽١) تلا: المراد تلا من سبقه بالعمل الصالح.

لا يُعْفَى مِن مَنْصِبِهِ إلَّا إِذَا

جَرَّ لَنَا ضَراً وحَقّاً قَدْ أَذَى

إعفاؤُه لسببٍ أو لخطرٌ

أو صِحَةٍ تمنعُهُ حُسْنَ النَّظَرْ

ويَصْدُرُ القرارُ بالأعفاءِ

بثلثِ أرباع من الأعضاءِ

يُعْطَى مُخَصَّصَاتُه الشَّهْرِيّهُ

لِمَرَضٍ أَوْ عِلَّةٍ شَرْعِيّه

معدلة بموجب قرار المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى رقم ٥٠ تاريخ ٢٨/١٢/٢٨م

۩ المادة ٧:

لكل عضوٍ من أعضاءِ المجلسِ

ترشيحُهُ لمنْ لَهُ قد يأتسى

وشرطُ ذا الثناءُ من عضوين

تزكيةً لهُ بغيرِ مَينِ

مجلس الانتخاب الإسلامي

🗐 المادة ٨:

والانتخاب مجلسٌ تألفًا

ومن رئيسِ الوزراءِ أَلِفَا

ورؤساء مجلس الوزاره

كالسابقينَ ذاكَ لا خَسَارَهُ

والوزراء المسلمون العاملون

مِنْ سُنَّةٍ نوابُنَا والمخلصُونْ

ثمَّ الجميعُ مِن أَعْضَاءِ المجلسِ

الشرعيِّ والمفتينَ ذا لا تيأسِ

ثمَّ قُضَاةُ الشَّرع حقًّا فاعْلَم

ومن تقاعد ومنهم حتِّم

ثم أمينُ الفتوى والأوقافِ

مديرُها حَقّاً بلا تَجافِي

ومِنْ طرابلسَ أمينُ الفتوى عدتهم هذي وأهلُ التقوى عدتهم معدله بموجب قرار المجلس الشرعي رقم ٥٠ تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٨

🗐 المادة: ٩:

وَكُلُّ صَوْتٍ وَاحِدٍ لِعُضْوَ إِنْ كَانَ مِنْ مَدِينَةٍ أَوْ بَدْوِ إِنْ كَانَ مِنْ مَدِينَةٍ أَوْ بَدْوِ وَالأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُ أَصِيلا وَالأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُ أَصِيلا وَلا يَكُونُ حَقُّهُ التَوْكِيلا



نصاب الانتخاب القانوني

🗐 المادة ١٠:

وَالانْتِخَابُ يَجْرِي إِنْ تَمَّ النِّصَابُ

فَالثُّلْثَانِ حَقُّهُ ذَاكَ الصَّوابْ

فِي المَرَّةِ الأُولَى وَأُمَّا الثَّانِيَهُ

بِالنُّصْفِ فَائِزاً تُعَدُّ الغَانِيَه

مَنْ نَالَ الأَكْثَرِيَةَ وَالمُطْلَقَهُ

مِنْ غَيرِ غِشٍّ أَوْ خِدَاعٍ أَوْ مَقَهْ (١)

🗐 المادة ١١:

وَلازِمٌ وَبِالاقْتِرَاعِ سِرًا اللهُ وَبِالاقْتِراعِ اللهُ وَاحِداً يَفُوزُ جَهْرا

📵 المادة ١٢:

قَدْ ٱلْغِيتْ بِالْمَادَةِ الثَّمَانِيَهُ

فَهِيَ الَّتِي كَانَتْ وعَنْهَا غَانِيَهُ

⁽١) مَقَه: احمرار العين.

لَوَائِحُ الشَّطْبِ وَحَقَّا تُنْشَرُ وَفِي دَوَائِرِ الأَوْقَافِ تُذْكَرُ يَنْشُرُهَا المُدِيرُ فِي المَنَاطِقِ يَنْشُرُهَا المُدِيرُ فِي المَنَاطِقِ يَقْرَأُهَا كُلُّ أَمِينٍ صَادِقٍ

🗊 المادة ١٣:

ثُمَّ اجْتِمَاعُ المَجْلِسِ بِدَعَوَةٍ

وَمِن مدير الوقفِ ذَا لا مِرْيَةٍ وَالدَّعْوَةُ لَصْقاً بِبَابِ الفَتْوَى

وكُلِّ أَبْوَابِ الهُدَى وَالتَّقْوَى

🗐 المادة ١٤:

وَالاجْتِمَاعُ أَعْلَى مَرْجِعٍ لَنَا

وَمَنْ يَقُومُ بِالْمَقَامِ كَالسَّنَا

كَذَا يُدِيرُ الانْتِخَابْ(١) مُعَاوِناً

مُدِيرُ الأَوْقَافِ كَذَا مُزَامِنَا

ثم أمين السّر نَاخِبِينِ

ضَبْطاً وَإِعِلاناً بِغَيرِ مَينِ

⁽١) سكن للضرورة الشعرية.

يَحِقُّ لِلْمُرَشَّحِ التَّفْوِيضَا مُصَدَّقاً حَتَّى يَكُ تَفْوِيضَا

🗐 المادة ١٥:

وَبَعْدَ إِعْلانِ الرَّئيسِ الجَلْسَهُ

يُنَادِي الأعْضَا جَهْرَةً لا خِلْسَهْ

تُورَاقُ الاقتراعِ أَوْرَاقُ الاقتراعِ

وَيُوضَعُ الصُّنْدُوقُ لا تُرَاع

ثمَّ يُشَارُ ظَاهِراً لِلقَائِمَهُ

كلُّ بِجَانِبِ اسمِهِ لا لائِمَهُ

المادة ١٦:

وَيَفْتَحُ الصُّنْدُوقُ ثُمَّ يُفْرَزُ

جَهْراً تُعَدُّ وَكَذَّاكَ يَحْرِزُ

مَنْ كَانَ حَقّاً أَكْثرُ الأَصْوَاتِ

قِنَا إِلهِي مُرْتَقَى الزَّلاتِ

🗐 المادة ١٧:

وَكُلُّ وَرَقَةٍ تَكُونُ لاغِيَهُ

إِنَّ ضَمَّنَتْ عَلامَةً أَوْ قَافِيهُ

الطعن في الانتخاب

🗊 المادة ١٨:

للخَاسِرِ الطَّعْنُ لِعِلَّةِ الخِدَاعْ وَيَفْصِلُ المجْلِسَ فِيهِ لا نِزَاعْ

🗈 المادة ١٩:

فَإِنْ أَقَرَّ فِيهِ بِالتَّزْوِيرِ يُعَادُ الإنْتِخَابُ لِلتَّدْبِيرِ



إعلان نتيجة الانتخاب وتنصيب مفتي الجمهورية اللبنانية

🗐 المادة ۲۰:

وَيُعْلِنُ الرَّئِيسُ اسْمَ المُفْتِي تَنْصِيبُهُ بَعْدَ الثَّلاثِ يَكْفِي ثمَّ تُبَلَّغُ الحُكُومَةُ الرِّضَى بِأَنَّهُ المُفْتِيُ ذَا للمُفْتَضَى

🗈 المادة ٢١:

مَهْمَا بَدَا مِن طَعْنٍ بَعْدَ رَدِّ فَالْفَائِنُ الْمُفْتِي وَبَعْدَ رُشْدِ

📵 المادة ٢٢:

وَالخُلْفُ بِالتَّبْلِيغَ والتَّنْصِيبِ مَقَامُهُ النَّائِبُ بِالتَّرْتِيبِ

🗐 المادة ٢٣:

وتُصْدِرُ الحُكُومَةُ المَرْسُومَا فِي مُدَّةٍ وأَجَلٍ مَعْلُومَا فَإِنْ تَأَخَّرَ لِشَهْرٍ قَدْ مَضَى يُعْتَبَرُ مُفْتِياً مِثْلُ مَا مَضَى يُعْتَبَرُ مُفْتِياً مِثْلُ مَا مَضَى



يعاون مفتي الجمهورية اللبنانية

🗐 المادة ۲٤:

يُعَاوِنُ المُفْتِيَّ مَجْلِسٌ كَمَا

سَيَأْتِي ذِكْرُهُ وَذَاكَ المَغْنَمَا

أَهْلُ اخْتِصَاصِ وَأُمِينُ السِّرِّ

ثمَّ أُمِينُ الفَتْوَى ذَا لَلْبِرِّ

أَوْقَافُنَا الَّتِي مُدِيرُهَا ذُكِرْ

ثُمَّ الأَمِينُ العَامُ لِلشَّرْعِي سُطِرْ

تَعْيِنُهُمْ مِنَ المُفْتِيِّ قَدْ عُلِمْ

ضِمْنَ الأُصُولِ حَيثُ فِيهِ قَدْ سَلِمْ

تُحمَّ المُدَرِّسُونَ للإفْتَاءِ

لِلعَمَلِ الصَّادِقِ وَالوَفَاءِ

وَالمَجْلِسُ الأَعْلَى مَلاكاً يَضَعُ

لِكُلِّ مَا مَرَّ نَفَاذاً يَضَعُ

مِنْ بَعْدِ تَصْدِيقِهِ مِنَ المُفْتِيِّ بِالْعَمَلِ الظَّاهِرِ والنَّقِيِّ بِالْعَمَلِ الظَّاهِرِ والنَّقِيِّ

🗐 المادة ٢٥:

وَالشَّرْطُ فِي تَعْيِينِهِمْ مَفَادَه (١) أَدَبُهُمْ أَخْلاقُهُمْ شَهَادَهْ

🗊 المادة ٢٦:

فَلا يُعَيِّنْ مِنْهُمُ قَرِيبَا أَوْ فَرْعاً أو حَاشِيَةً نَسِيبَا وَلا يَكُونُ مِنْهُمُ القَرَابَهُ رابعةً وإن يكن غَرابَهُ

🗐 المادة ۲۷:

ثُمَّ يُنَاطُ بِأَمِينِ الفَتْوَى
دُرْسُ قَضَايَا الشَّرْعِ أَوْ بِالأَعْلَى
يُؤازِرُ المُفْتِيْ كَذَا مَقَامَهُ
إِنْ غَابَ أَوْ فِي مَرَضٍ أَصَابَهُ

⁽١) مفاده: ما يستفاد من محتواه.

وَسَائِرُ الأَعْمَالِ فِي الإِدَارَهْ جُهد أُمِينِ السِّرِ لا خَسَارَهْ



المفتون المحليون

🗈 المادة ٢٨:

كُلُّ قَضَاءٍ فِيهِ مُفْتٍ حَقِقَا يَرْعَى مَصَالِحَ العِبَادِ مُطْلَقًا يُقِيمُ فِي القَضَاءِ حَقّاً يُعْنَى

بِالعُلَمَا ثُمَّ عَلَيْهِ يُبْنَى كُلُّ ثَـلاثِ أَشْهُ رٍ وَيَـرْفَعُ لِلْمُفْتِيْ تَقْرِيراً عَلَيهِ يُوضَعُ

المادة ۲۹:

وَالْهَيْئَةُ النَّاخِبَةُ المُؤلَّفَهُ

مِنَ الرِّجَالِ سَبْعَةٌ مُؤكِدَهُ

مُفْتِى القَضَا تَنْتَخِبُ ثُمَّ كَذَا

مَجَالِسُ الأَوْقَافِ خَيْرٌ يُحْتَذَى

وَالمجْلِسُ الشَّرْعِيُّ وَالأَوْقَافُ

وَكُلُّ ذَا لِخَيْرِنَا يُضَافُ

يَنْتَخِبُ كُلُّ رَئِيس وزَرَا مُمَثِّلُو المَنَاطِق إِلَّا لا مِرَا وَهَيْئَةُ التَّنْفِيذِ وَالتَّشْرِيع وَالعَامِلُونَ كُلُّ ذَا بَدِيع كُلُّ طَبِيعِي غَدا لا تَيْأُسِ بِالمجْلِسِ الشَّرْعِيِّ خَيْرٌ تَأْتَسِي مُفْتِي المَحلَّةِ أَمِيْنُ الفَتْوَى ثُمَّ أَمِينُ السِّرِّ فِيهِ التَّقْوَى وَمُدِيرُ الدَّارِ فِيهِ قَرَّا مُدَرِّسُو الإِفْتَا شُيُوخُ قُرًّا ثُمَّ القُضَاةُ العَامِلُونَ صِدْقَا وَمَجْلِسُ الأَوْقَافِ ثُمَّ حَقًا وَمُلِيرُ العام لِلأَوْقَافِ يَنْتَخَبُ لا حَدَّ لا إِرْجَافِ(١) وَالأَمِينُ العَامِ لِلشَّرْعِيَّهُ ثُمَّ رَئِيسُ الدَّائِرِهُ الوَقْفِيَّهُ

⁽١) الإرجاف: الخبر الكاذب المثير للفتن.

كُلُّ إِمَامٍ مُثْبَتاً مُنْفَرِداً مُكُلُّ فَعَاقِدٌ ذَا قَد بَدا

قَدْ حَمَلَ إِجَازَةً فِي الشَّرْعِ

أَوْ عَادَلَ مَا يَحْمِلُ لا بِدْعِ

ثُمَّ القُضَاةُ العَامِلُونَ مُطْلَقًا

مَع اخْتِلافٍ لِلمَحَاكِمْ حَقِقًا

وَالمَجْلِسُ الدَسْتُورِي ثُمَّ الرُّوَسَا

لِبَلَدِيَاتِ القَضَا فَاقْتَبِسَا

ثُمَّ انْتِخَابُ المفْتِي فِي المنْطِقَةِ

يُطَبَقُ مَا مَرَّ بِالحَقِيقَةِ

مَرَدُّهُ حَقًّا عَلَى مَا عُدِّلا

فَارْجِعْ إِلَى الأَصْلِ تَجِدْ بِهِ عُلا

📵 المادة ۳۰:

ثُمَّ لمفتي الجَمْهُورِيَّةِ الذِي

يُحَدِّدُ الموْعِدَ ذَاكَ المحْتَذِي

يُبَلِّغُ الرَّئِيسُ فِي الدَّائِرةِ

أُو المنْدُوبُ ذَاعَ فِي المَنْطِقةِ

ومطلقُ التَّأجيلِ لانتخابِ
فذاكَ بُعْدُهُ عنِ الصَّوابِ
فَإِنْ تَأَجَّلَ لأَشْهِرٍ ثَلاثْ
فَإِنْ تَأَجَّلَ لأَشْهِرٍ ثَلاثْ
فَنَائِبُ الرَّئِيسِ يَدْعُو لِلأَثَاثْ

🗐 المادة ٣١:

وَالانتِخَابُ يَجْرِي كَالمَرْسُومَهُ
فِي مُدَّةٍ مَعْرُوفَةٍ مَعْلُومَهُ
فِي مُدَّةٍ مَعْرُوفَةٍ مَعْلُومَهُ
ثُمَّ مُفْتي الجَمْهُورِيَّةِ انْتَدَبْ
عُضُواً مِنَ المجْلِسِ ذَاكَ مُحْتَسَبْ
وَمَعْ رِئيسِ الدَّائِرَهُ الوَقْفِيَّهُ
العَوْنُ ثَمَّ صِيْغَةٌ مَرْضِيَّهُ

📵 المادة ٣٢:

مُفْتي المحَلَّةِ لخَيْرِ مَنْ خَلَفْ يُطَبِّقُ القَانُونَ مِثْلَمَا سَلف

🗈 المادة ٣٣:

وَيُعْلِنُ المَنْدُوبَ لِلْوَلِيجَهْ(١)

وَيُصْدِرُ القَرَٰرَ بِالنَّتِيجَهْ يُصَدِّق المَفْتي وَبَعْدهَا البَلاغْ

لِمَرْجِعِ الدُّولَةِ فِيهِ وَالبَلاغْ

🗐 المادة ٣٤:

وَلا يَجُوزُ الرَّفْضُ وَالإِلْقَاءُ

إِلَّا لأَسْبابٍ لَهَا اكْتِفَاءُ يُنَاطُ فِيهِ المجلِسُ الشَّرْعِيُ

ضَمِينُنَا وَعَهْدُنَا المرْضِيُّ

🗐 المادة ٣٥:

والانْتِخَابُ عَوْدُهُ وَفِي أَمَدْ

أَكْثَرُهُ الشَّهْرُ وَهَذَا مُعْتَمَدْ

🗐 المادة ٣٦:

لا يُفْصَلُ المفْتِي المَحلِّي عَنْ عَمَلْ

إِلا بِعَجْزٍ أَوْ خَطِيرٍ قَدْ حَصَلْ

⁽١) الوليجة: الدخول.

كَأَنْ يَحُطَّ مِنْ كَرِيمِ المنْصِبِ

اَّوْ ضَرَّ بِالإسلامِ شَرَّ مَطْلَبِ

وَيَصْدُرُ القَرَارُ بِالتَّوَافُقِ

مَعْ مَجْلِسِ الشَّرعِي وَالمَفْتِي قَفِي (۱)

مَعْ مَجْلِسِ الشَّرعِي وَالمَفْتِي قَفِي (۱)

مَنْ بَعْدِ تَحْقِيقٍ كَذَا يُجْرِيهِ

مُفْتِي الأَنَامِ وَلَجْنَةُ تَكْفِيهِ

مُفْتِي الأَنَامِ وَلَجْنَةُ تَكُفِيهِ

نص قرار المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى رقم ٥٠

بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٨م على ما يأتي:

وَيَنْتَهِي المَفْتِي المَحلِّي إِنْ بَلَغْ

سَبْعِينَ بِالعُمْرِ وَمِنْهَا قَدْ فَرَغْ

سَبْعِينَ بِالعُمْرِ وَمِنْهَا قَدْ فَرَغْ



⁽١) قُفي: يسير على خطاه.

مجالس الأوقاف المنتخبة

📵 المادة ٣٧:

مَجَالِسُ الإِدَارَةِ المُنْتَخَبَهُ شَرَفٌ لَهَا حِسْبِيَّةٌ مُعْتَمَدَهُ فَالمَجْلِسَ الشَّرْعِيُّ يُشْرِفُ عَلَى أَذَائِهَا قَرَارِهَا مَهْمَا عَلا



المجلس الشرعي

📵 المادة ٣٨:

وَالمَجْلِسُ الشَّرْعِيُّ ثُمَّ الأَعْلَى

يُؤاذِرُ المفْتِي بِكُلِّ أَعْلَى

وَبِالخُصُوصِ يَمْلِكُ الإِصْدَارَا

لِلنَّا ظُم وَالقَرَارَ وَالأَدْوَارَا

📵 المادة ٣٩:

إِضَافَةً إِلَى أَمُورٍ قَدْ سَلَفْ فِي ذِكْرِهَا مَكَانُهَا خَيْرُ خَلَفْ كَمَا لَهُ تَدْقِيقٌ أَوْ تَعْدِيلُ كَمَا لَهُ تَدْقِيقٌ أَوْ تَعْدِيلُ مُوازَنَاتٍ صِدْقُهَا التَّفْصِيلُ مُوازَنَاتٍ صِدْقُهَا التَّفْصِيلُ

يُرَخِّصُ بِصَرفِ كُلِّ النَّفَقَاتُ وَأُسُّها اثْنَى عَشْرَ مِنْهَا كَالثَّبَاتْ يُصَدِّقُ عَلَى اقْتِرَاحِ الرُّوسَاءْ مِنْ نَقْلٍ أَوْ تَرْقِيَةٍ بِلا خَفَاءْ ثُمَّ القَرَارَاتُ الَّتِي تُصْدِرُهَا

مَجَالِسُ الإِدَارَةِ نَصُّ لَهَا

يُوَجِهُ الجِهَاتِ بِالتَّصْدِيقِ

يَسْتَبْدِلُ العَقَارَ بِالتَّحقِيقِ

يُصَنِّفُ الوَظَائِفَ الدِّينِيَّهُ

يُحَدِّدُ المَلاكَ وَالمَالِيَّهُ

يُصَدِّقُ عَلَى اخْتِيَارِ العَامِلِينْ

وَمِنْ إِمَامٍ قَارِئٍ مُؤذِنينْ

مَعَ الوَظَائِفِ الَّتِي تُعْتَمَدُ

تَرْقِيَةً تَأْدِيباً أَوْ مُسْتَنَدُ

يُرَاقِبُ تَنْفِيذَ نُظْمِ مُطْلَقًا

بِشَخْصِهِ أَوْ انْتِدَابٍ حَقَقَا

ثُمَّ لَهُ عِنْدَ وُجُودِ السَّبَبِ

إِحَالَةُ المسِيءِ للتَّأَدُّبِ

وَذَاكَ ثُمَّ بِاقْتِرَاحِ مِنْهُ

يُوَافِقُ المفْتِي عَلَيْهِ مِنْهُ

العقوبات التأديبية التي يمكن الحكم بها

ثُمَّ العُقُوبَاتُ أَتَتْ عَلَى نَسَقْ مُدْرَجَةٌ مَعْدُودَةٌ وَمُتَّسَقْ (١)

تَنْبِيهُ لَوْمٍ ثَمَّ حَسْمُ الرَّاتِبِ تَرْقِيَةٌ تَأْخِيرُهَا لا عَاتِبِ

إِنْزَالُ دَرْجَةٍ وَوَقْفٍ عَنْ عَمَلْ لَـعَدِ عَام يُكْتَمَلُ

وَيَعْدَهَا الصَّرْفُ مَعَ التَّعْويضِ

عَزْلٌ وَحرْمَانٌ مِنَ التَّعْوِيضِ

وَيَنْظُرُ فِي كُلِّ مَا قَدْ يُصْدَرُ

مُسْتَأْنِفاً مِنَ المديرِ يُحْصَرُ

وَيَفْصِلُ المجْلِسُ فِي اسْتِئْنَافِ

حَتَّى قَرارَ مَجلِسِ الأَوْقَافِ

⁽١) متسق: أي: مرتب متناسق.

كَذَا المسَائِلُ الَّتِي للمُفْتِي يحِيلُهَا إِلَيه كَيْمَا يُبْدِي يحِيلُهَا إِلَيه كَيْمَا يُبْدِي وَمُدَّةُ البَتِّ وَفِيهَا قَدْ ذُكِرْ خَمْساً وَأَرْبَعِينَ يَوْماً قَدْ سُطِرْ خَمْساً وَأَرْبَعِينَ يَوْماً قَدْ سُطِرْ



كيفية تأليفه

🗐 المادة ٤٠:

يُؤلَفُ المجْلِسُ مِنْ رَئِيسٍ وَنَائِبٍ أَعْضَاءُ للتَّأْسِيسِ وَمِنْهُمُ أَعْضَاءُ فِي الطَّبْعِ نَمَا وُمِنْهُمُ أَعْضَاءُ فِي الطَّبْعِ نَمَا وُجُودُهُم كَذَا التَّعْيِينُ مُلْزِمَا

🗐 المادة ٤١:

ثُمَّ مُفْتِي الجَمْهُورِيَّةِ الرَّئِيسُ وَلازِمٌ ثُمَّ عَلَيْهِ لا تَقِيسْ وَلَائِبُ الرَّئِيسِ سِرَّا يُنْتَخِبْ وَنَائِبُ الرَّئِيسِ سِرَّا يُنْتَخِبْ وَكَثْرَةُ الأَصْواتِ فِيهِ تُحْتَسَبْ

🗈 المادة ٤٢:

وفِيهِ أَعضَاءٌ طَبِيعِيُّونَ مِحَّنْ أَتَى وَثَحَّ غَابِرُونَ

وَرُؤساءُ لِلوِزَارةِ مَضَوْا

مَعَ الرَّئِيسِ الحَالِي حَقًّا قَدْ أَتَوْا

قَدْ فَرَقُوا أَعْدَادَهُ عَلَى الوَطَنْ

كُلُّ بِعَدِّهِ يَحُوزُ لِلفِطنْ

ثَمَانِ بَيْرُوتَ وَمِنْهُمْ خُصًّا

وَمِثْلُها الشَّمَالُ أَيْضاً نُصَّا

ثُمَّ ثَلاثَةٌ لِصَيْدا قَدْ وَجَبْ

وَحَاصْبَيَا وَاحِدٌ كَيْ يُنْتَخَبْ

وَالجَبَلُ اثْنَانِ مَعَ البَقَاعِ

بِهَيْئَةٍ تَكُونُ ذِي التِمَاع

وَقَرَّرُوا بِأَنَّ كُلِّ مَنْطِقَهُ

تَنْتَخِبُ أَعْضَاءَهَا المُوَثَّقَهْ

مَنُوطَةٌ بِالهَيْئَةِ الَّتِي هِيَهْ(١)

تَنْتَخِبُ مُفْتِي المَحلِّي بَادِيَهُ

كَذَا لمفْتي الجَمْهُورِيَّةِ الحُقُوقْ

يُعَيِّنُ الثُّلثَ بِصِدْقٍ لا عُقُوقْ

⁽١) هيه لغةً: لكلمة تقال لشيء يُطرد، أو اسم فعل أمر بمعنى زدني.

تَعيِّينُهُم خِلالَ أَسْبُوعٍ رَجَا مُؤرِخُ التَّصْدِيقِ ذَا لِلمرُتْجَى صِفَاتُهُم مِنَ الفِئَاتِ التَّالِيْهُ عَزيزَةٌ نُفُوسُهم وَرَاقِيهُ مِنَ القُضَاةِ والكَفَاءَاتِ العُلا وَكُلِّ مُفْتٍ كَانَ فِيهِ الأَمْثَلا وَكُلِّ مُفْتٍ كَانَ فِيهِ الأَمْثَلا وَمِنْ ثَمَانِ الدَّرَجَاتِ الأَحْسَنَا وَالخَمْس فِي العَدْلِ وَذَاكَ الأَسْلَمَا



مدة المجلس الشرعي

🗐 المادة ٤٤:

مدَّتُهُ مِنَ السِّنِينَ أَرْبَعَهُ

وَحَلُّهُ لِخَظْرٍ ذِي مِرْوَعَهُ (۱)

وَحَلُّهُ لِخَطُّرٍ ذِي مِرْوَعَهُ (۱)

وَيُصْدَرُ الْحَلُّ عَنِ المُفْتِي مَعَهُ

مِنَ الأَعْضَاءِ خَمْسَ عَشْرَ لامِعَهُ

وَبَعْدَهُ الهَيْئَةُ تُدْعَى لانْتِخَابْ

لِمجَلِسٍ مِن بَعْدِ شَهْرٍ لا تُعَابُ

🗐 المادة ٥٤:

وَجَائِزٌ لِلْمُفْتي مَلْءٌ إِنْ خَلا بِسَبَبٍ أَوْ بَـوَفَاةٍ أَو بِـلا بِسَبَبٍ أَوْ بَـوَفَاةٍ أَو بِـلا وَلا يُــسَـوَّغُ لَــهُ إِنْ زَادَا عَـدَدُهُم رُبُعاً وَذَا إحرازا

(١) أي: أمر هائل.

🗈 المادة ٢١:

وَأَيُّ عُضْوٍ قَدْ أَخَلَّ يُعْزَلُ وَبِشَلاثَةِ الأَرْبَاعِ يُفْصَلُ وَيَرْأَسُ المُفْتِي قَرَارَ الفَصْلِ لا يُقْبَلُ الرَّجْعُ بِأَيٍّ فَصْلِ وَكُلُّ عُضْوٍ أَوْ لِجَانٍ خَلَفَا مِنْ دُونِ عُذْرٍ بِالثَّلاثِ يُخْلَفَا مِنْ دُونِ عُذْرٍ بِالثَّلاثِ يُخْلَفَا



أصول انعقاد المجلس الشرعى

المادة ٧٤:

يَجْتَمِعُ المَجْلِسُ فِي الشَّهْرِ عِدَهْ

بِدَعْوَةٍ مِنَ الرَّئِيسِ مُعْتَدَهُ

🗐 المادة ٤٨:

فَإِنْ بَدَا أَمْرٌ لِطَارِئِ عَدَا

مِنْ غَيْرِ مَوْعِدٍ لَهُ فَالمحْتَدَى(١)

🗐 المادة ٤٩:

مَقَرُّه مَكانَهُ المُفْتِي يُخَصْ

بِمَكتَبٍ لِنَائِبٍ لَهُ يُخَصْ

🗐 المادة ٥٠:

يَنْعَقِدُ بِأَكْثَرَ الذِي حَضَرْ

إلَّا إِذَا كَانَ لِفَصلٍ أُو خَطَرْ

(١) المحتدى: أي: يساق الأمر إلى ما فيه خير المجلس.

🗐 المادة ٥١:

وَالأَكْشَرِيَّةُ الَّتِي تَتَّخِذُ أَيَّ قَرَار ذَاتُهُ يُنَفَّ لُـُ وَقَدْ أُجِيزَ فِي القَرارِ يَطْلُبُ رَئِيسُهُ عَنْ عَوْدِهِ قَدْ يَرْغَبُ

🗐 المادة ٥٢:

فِي آخرِ المَوَادِ تَأْتِي تُذْكَرُ قَدْ أُلْغِيَتْ فَعُدْ إِلَيْهَا تُشْكَرُ

🗐 المادة ٥٣:

وَكُلُّ مَنْ تَضَرَّرَ بِالحَقِّ لَهُ التِمَاسُ عَوْدُهُ بِصِدْقٍ لَهُ التِمَاسُ عَوْدُهُ بِصِدْقٍ وَكُلُّ مَنْ لَحِقَهُ التَّضَرُّرُ وَكُلُّ مَنْ لَحِقَهُ التَّضَرُّرُ وَكُلُّ مَنْ لَحِقَهُ التَّضَرُّرُ وَفِي التِمَاسِ النَّظَرِ يُقَرَّرُ وَفِي التِمَاسِ النَّظَرِ يُقَرَّرُ فِي فَي خَمْسَةٍ مِنْ بَعْدِ عَشْرٍ بَلَغَهُ فِي خَمْسَةٍ مِنْ بَعْدِ عَشْرٍ بَلَغَهُ يُذْعَى لأَقْوَالٍ وَيُبْدِيهَا مَعَهُ يُدْعَى لأَقْوَالٍ وَيُبْدِيهَا مَعَهُ يُدْعَى لأَقْوَالٍ وَيُبْدِيهَا مَعَهُ

🗐 المادة ١٥:

وَيَضَعُ اللَّوَائِحَ لِنَفْسِهِ يُنَظِّمُ المَوْضُوعَ بَعْدَ دَرْسِهِ يُنَظِّمُ المَوْضُوعَ بَعْدَ دَرْسِهِ مِنْ لَجْنَةٍ تُعْنَى بِهِ مَخْتَصَّهْ مِنْ لَجْنَةٍ تُعْنَى بِهِ مَخْتَصَّهْ



لجان المجلس هي:

ثُمَّ اللَّجَانُ سَبْعَةٌ فِيهَا تُعَدْ كُلُّ لَهَا مَهَامُهَا فِيهَا تُحَدْ

فَقَدْ أَتَتْ محْصُورَةً مُحَصَّلَهُ

فِي شَرْحِهَا وَنَظْمِهَا مَفَصَّلَهُ

فَلَجْنَةُ القَضَاءِ أُولاهَا قَمْنُ (١)

مِنْ تِسْعةِ الأَعْضَاءِ فِيها فَاسْتَبِينْ

يُعْتَبَرُ اجتمَاعُهَا سَبْعٌ حَضَرْ

ثُمَّ بِأَكْثَرِ القَرَارِ مُعْتَبَرْ

وَلَجْنَةُ الإِدَارِي ثَمَّ المَالي

مِن سَبْعَةٍ أَعْضَاءَ في المَجَالِ

تُصَادِقُ القَرَارَ في التَّوظِيفِ

تُوَازِنُ العُمُومَ بِالمَعْرُوفِ

⁽١) قمن: خليق وجدير.

وَلَجْنَةُ التَّشْرِيعِ فِيهَا الدَّرسُ لِكُلِّ قَانُونٍ وَفِيهِ الغَرْسُ. أَعْضَاؤُهَا مِنْ خَمْسَةٍ لا غَيْر وَقَانَا رَبِي حَاسِداً مِنْ غَيْر وَلَجْنَةُ الطُّعُونِ وَالتَّأْدِيب مِنْ خَمْسَةٍ عَدّاً بلا تَرْتِيب فتَدْرُسُ الشَّكَاوَى وَالطُّعُونَا وَكُلَّ مَنْ خَالَفَ أُو يَخُونَا وَلَجْنَةُ الأَوْقَافِ ثُمَّ التَّنْمِيَهُ مِنْ سَبْعَةٍ أَعْضَاءَ نِعْمَ التَّسْمِية مِهَامُهَا مَعْرُوفَةُ المَرَاتِبِ أَعْمًالُهَا تَزْدَانُ بِالمَوَاهِبِ(١) فَترْسُمَ السِّياسَةَ الوَقْفِيَّهُ تَنْتَهِجُ البَرَامِجَ العِلْميَّةُ تَسْتَثْمِرُ الأُصُولَ ضُمْنَ العُرْفِ وَغَيْرُ هَذَا مِنْ أُمُورِ الوَقْفِ

⁽١) المواهب: الموهبة العطية.

(وَلَجْنَةُ الدَّعَوةِ وَالمَسَاجِدِ

ثُمَّ التُّرَاثُ خِدْمةً للسَاجِدِ

أَعْضَاؤُهَا مِنْ سَبْعَةٍ مَعْلُومَهُ

مَهَامُهَا كَثِيرَةٌ مَفْهُومَهُ

يُنَاطُ فِيهَا دَعْوَةٌ إِرْشَادُ

رَقَابَةٌ حِمَايَةٌ تَوْدَادُ

إعلانُ دِينِي كَنَا إِعْلامُ

مَرئِيٌ أَوْ مَسْمُوعٌ أَوْ كَلامُ

﴿ وَآخِرُ اللِّجَانِ تَعْلِيمٌ كَذَا

تَرْبِيَةٌ ثَقَافَةٌ ذَا يُحْتَذَى

تَأْلِيفُها مِنْ سَبْعَةِ الأَعْضَاءِ

تَـطُـوُّرٌ إِشْـرَافُ ذُو ارتِـقَـاءِ

تُرَاقِبُ المنشُورَ ما يخَالِفُ

ثَقَافَةَ الدِّينِ لَها مَشَارِفُ

وَكُلُّ ذِي اللِّجَانِ قَدْ تَقَرَرَا

رَئِيسُهَا نَائِبُهَا المُقِرَرَا

مِنَ الأَعْضَاءِ حَتْمُهُ قَدْ عُلِمَا وَعُمْرُهَا السَّنَتَانِ أَيْضاً فُهِمَا

🗊 المادة ٥٥:

فَإِنْ تَعَذَّرَ حَضُورُ المُفْتِي لِسَبَبٍ أَوْ عُذْرٍ أَوْ مِنْ بَأْسِ فَيَرْأَسُ المَجْلِسَ نَائِبُ الرَّئِيسْ يُدِيرُ فِيهِ العَمَلَ نِعْمَ الجَلِيسْ يُدِيرُ فِيهِ العَمَلَ نِعْمَ الجَلِيسْ

🗐 المادة ٥٦:

وَيَضْبِطُ الجَلْسَاتِ مَحْضَرٌ يُعَدْ يَشْتَمِلُ المَسَائِلَ مِنْ غَيرِ رَدْ يَشْتَمِلُ المَسَائِلَ مِنْ غَيرِ رَدْ مُوقَعٌ مِنَ الرَّئِيسِ وَالحُضُورْ مُوقَعٌ مِنَ الرَّئِيسِ وَالحُضُورْ أَوْ نَائِبِ تُبيَّضُ كُلُّ السُّطُورُ أَوْ نَائِبِ تُبيَّضُ كُلُّ السُّطُورُ



المجالس الإدارية

۩ المادة ٧٥:

يُعَاوِنُ المُدِيرَ دَفْعاً للضَرَرْ

مَجالِسُ الإِدَارِي قَطْفاً لِلثَّمَرْ

📵 المادة ٥٨:

وَكُلَّ عَامِ تَضَعُ المُوَازَنَهُ

وَتَرْقُبُ الصَّرْفَ بِلا مَهَادَنَهُ

وَتُنْشِئُ العَقَارَ والتَّرْمِيمَا

أَمَانَةٌ بِالنَّقْصِ ذَا رَصِيْنَا

وَتَعْقِدُ العُقُودَ وَالطَويلَهُ

أُرِّلًا تَزِدْ عَنْ أَرْبَعِ جَلِيلَهُ

تُؤجِّرُ الوَقْفَ وبالمُزَايَدَهُ

وكلَّ مَا جَرَّ لِوَقْفٍ فَائِدَهُ

وَسَنَدَاتُ الصَّرْفِ تَصْدِيقٌ حَصَلْ

مَعْ وَضْعِهَا المَلاكَ ذَا أَمْرٌ جَلَلْ

تُدققُ الأوْقَافَ وَالْخَيْرِيَّهُ

وَالَّحْصَّةَ الخَيْرِيَّةَ النُّرِيَّه

تَمْتَحِنُ الطُّلابَ للوَظَائِفِ

تَقْتَرِحُ التَّعْيِينَ بِاللَّطَائِفِ

حَقٌّ لَهَا التَّدْقِيقُ والتَّفْتِيشُ

لِكُلِّ مَا سُجِّلَ لا يَطِيشُ (١)

وَتَنْظُرُ وَتَضْبِطُ وَمَا يَؤُولُ

لِرِفْعَةِ الأَوْقَافِ حِرْصاً لِلأُصُولْ

🗐 المادة ٥٩:

تَأْلِيفُهُ مِنْ تِسْعَةٍ مُنَوَّعَهُ

صَالِحَةٌ كَرِيمَةٌ مُجْتَمِعَهُ

وَمثلُ هذَا يَسْري في المنَاطِقِ

يَعْلَمُها الدّاني وكُلُّ حَاذِقِ

مِنْ عُلَمَاءِ الدِّينِ مِنْهُ اثْنَين

وَمَثْلُهُ القَانُونُ ذَا لامَيْنِ

⁽١) يطيش: أي: ينحرف ويضطرب.

وَمِثْلُهُمْ مِنَ الْمَهَنْدسِينَ والْخِيرَةُ التُّجارُ مَلَّاكِينَ تُنْتَخبُ وِفْقَ الْمَوَادِ السَّابِقَهْ يُحددُ المَفْتي الصِّلاحَ اللاحِقَهُ لا يجمَعُ العُضوُ إِدارياً كَذَا مع مجلسٍ شرعيٍّ ذا لا يُحْتَذَى

🗐 الما

لما

لما

المادة ٦٣:

بِجُهدِهَا تَعمَلُ صِدقاً وَيَقينْ

مُدَّتُها ثَلاثَةٌ مِنَ السِّنِينْ

يَحِقُّ للمفتي كَذا بِتَوْصِيَهُ

لِحَلِّهَا بِعِلَّةٍ ومُرضِيَهُ

ثم بُعيدَ ذلك يُنتخَبُ

في مُدَّةِ الشهرِ لغيرِ أَنْجَبُ

■ المادة ٢٤:

رَئِيسُ مَجْلِس الإداري يدعُو

يديرُ كلَّ جَلْسَةٍ لتحْلُو

ويرفّعُ القرارَ للمَراجِعِ

كيْمًا تُنَفَذُ بلا مَنَازِع

يُبَلِّغُ المديرُ للأوقافِ

أُو المحلِي مِن رئيسِ كَافي

🗐 المادة ٢٥:

تسري على المجالسِ خَمْسُ كَذَا

ستٌ وأربعونَ أمرٌ يُحتذَى

هذي الموادُ ذِكرَها قد أدبَرا(۱) فارجعْ إليها كي تكونَ مُكْبِرَا بَيْدَ أَنَّ في قرارِ الفَصْلِ أمينُ فتوى يقتضِي بالفَصْلِ ولا يكونُ ذَا القرارُ نافِذَا إلا إذا صَدَّقَه المفتي فَذا



⁽١) عدْ وانظر نظم المادة ٤٥ ـ و ـ ٤٦ ـ عن عزل العضو إذا أخل بعمله.

أصول انعقادها

🗐 المادة ٢٦:

ثمَّ الرئيسُ بدعوةٍ يجتمعُ

في الشهر مرَّةً وحتْماً يضَعُ

قبلَ الثلاثِ الأشهرِ التي مَضَتْ

وفي ختام السنة الني انقضت

مالية الأوقاف والدائرة

ترفعُ للمجْلِسِ بالطريقةِ

تسلسلاً تدققُ عتيدَه (١)

قبل دخولِ السنةِ الجديدة

المادة ٢٧:

ينعقدُ بسبعةٍ على الأَقَلْ

بما الرئيسُ معهمْ فَلا يُضلْ

(١) العتيدة: مؤنث العتيد، والمراد صلبة وجادة.

ثمَّ القراراتُ تُعَدُّ بالنَّفَاذْ بِالنَّفَاذُ بِالنَّفَاذُ بِالنَّفَاذُ بِأَكْثِرِ الأَعضاءِ خَمساً ذَا مُعَاذْ

🗈 المادة ٦٨:

كلُّ القَرَارَاتِ لَها تُستَأْنفُ

في المجلسِ إِنْ خَالفتْ لا تُسْعَفُ

أُو ألحقَتْ وبالأوقافِ ضَرراً

أو بحقوقِ الخلْقِ إِذْ لَا غَرَرَا(١)

🗐 المادة ٢٩:

والرُّؤسا ثُمَّ مُديرُ الوَقفِ

يَستَأنفُوا وَكُلُّ ذَا بِالعرْفِ

في خمسةِ منْ بعدِ عشْرٍ يومًا بحقِّهِم يومَ الصدورِ عِلْمَا

و المادة ٧٠:

حَتْماً قَراراتُ الَّتِي اتخَذَها مِنْ أَيِّ مجلسِ كَذَا حُقَّ لَها

⁽١) الغرر: الخطر، والتعريض للهلكة.

يَسْتَأْنِفُ المديرُ للأوقَافِ
في مُدَّةِ الشَّهْرِ بِلا انْحِرافِ
وَذَاكَ مِن تاريخهِ المَحلِّي
إِنْ تَرَكَ السَّعْيَ لَهُ المحلِّي

🗐 المادة ٧١:

لا يُوقَفُ التَّنفيذُ باستئنافِ

إلا إذا قَضَى وبالإِيقَافِ المجلسُ الشرعيُّ باستبدَالِ بوقفِ تنفيذٍ كَذَا بالحالِ



⁽١) المراد: رئيس الأوقاف المحلى.

مدير الأوقاف

🗊 المادة ٧٧:

ثمَّ مفْتي الجمهوريةِ الذِي يرتبطُ فِيه المديرُ يقتضَي يرتبطُ فِيه المديرُ يقتضَي ويشرفُ وإِنْ عَلَى المَلاحِقِ فِي الأَعْلَى (١) يُسأَلُ عَنِ المنَاطِقِ فِي الأَعْلَى (١) يُسأَلُ عَنِ المنَاطِقِ

🗐 المادة ٧٣:

يُلْزَمُهُ القَانُونُ بِالإِشْرافِ رِعاية الأَعْمَالِ والأَوْقَافِ وَيسْهَرُ عَلَى النَّمَا كَالجَوْهَرهْ يُنظِمُ العَقَارَ مِنْهُ الثَّمَا كَالجَوْهَرهُ

🗐 المادة ٧٤:

وَهُوَ الرَّئِيسُ وَالمباشرُ علَى كُلُّ مُوظَفٍ وَعَامِلٍ عَلا

⁽١) الأعلى: أي: المجلس الشرعي الأعلى.

وَرُوسًا الأوقافِ فِي المناطِق

يَنفِذُوا الأَمْرَ وَبِالتَّواَفُق

ثُمَّ المُدِيرُ يَعْقِدُ دَوْرِيا

كُلَّ ثَلاثِ أَشْهُر ضُمْنِيا

بِرُوْسًا المناطِقِ اجتمَاعًا

لِيَدرُسوا الشُّؤونَ وانطباعًا

زِيَادَةُ الوَارِدِ هَذا أَحكَمُ

وَرَفْعُهُمْ لِلمُفْتِي ذَاكَ أَسْلَمُ

ثُمَّ ضَبْطُ النَّفَقاتِ أوجبُ

مَع ذِكر حَاجَاتِ الأَوْقَافِ أَنْجَبُ

■ المادة ٥٧:

يُؤدِّبُ كُلُّ الذِي قَدْ ارتَكَبْ

تَقْصِيراً أو إخْلالاً ذَا أَمْرٌ وَجَتْ

أُمّا التَّدابِيرُ الَّتِي يَعْقِبُها

فَالمجلِسُ الشَّرْعِيُّ نَاظِرٌ بِهَا

فَيَنْزِلُ الرَّتْبَةَ ثُمَّ يَعْزِلُ وَقَابِلُ الرُّجُوعِ ذَاكَ أَعْذَلُ(١١)

🗐 المادة ٧٦:

وَحُقِّ للمديرِ حَقَّا مُطلَقاً كَفُّ يَدِ الموظَفِ المُحَقِّقَا إِخْلالاً أَو تَقْصِيراً في الوَظِيفَهْ يُصَادِقُ المفتى عَلَى الوَصِيفَهُ (٢)

🗐 المادة ٧٧:

يَفْتَرِحُ تَرْقِيَةً تَعْيينَا حُجّابٌ خُدّامٌ وَذَا مُبِينَا يُوافقُ المجلسُ ضمنَ الاعتمادْ وَإِنَّ هَذَا واضحٌ فيهِ المقَادْ^(٣)

📵 المادة ٧٨:

ثُمَّ ينفِّذُ القَرَارَاتِ الِّتِي مِنْ مَحْضِرِ المَجالِسَ ألَّذْ تُثْبِتِ

⁽١) سبق السيف العذل: مثل يضرب لما قد فات.

⁽٢) المراد: الوصفة من الوصف من صفات الإنسان الشخصية.

⁽٣) المقاد: المسير.

رؤساء الأوقاف المحليون

۩ المادة ٧٩:

حُقَّ لمفْتي الجَمْهُورِية الوَقَارْ

مِنْ رُؤسا الأوقَافِ ثُمَّ لِلقَرَارْ

ورؤسا الأوقافِ في المناطِقِ

يَتِمُّ تَعيينُهُمْ وبالتصادُقِ

يَقْتَرحُ المفْتي المحَلِّي ذَاكَا

أُو المديرُ تَربَتْ يَداكَ

ثمَّ المديرَ العامَ حَقّاً يَتبعُونْ

كَما مَضَى يَهْتَمُّ كلُّ بالشُّؤونْ

يُشتَرطُ التّعيِينُ في الرَّئِيسِ

صَيدًا وبِالشمَالِ ذا مَقِيسِ

عَلَى المدِيرِ العام إنْ بالعَاصِمهُ

نَسألُ اللَّهُ يَقِينَا القَاصِمَهُ

المادة ١٨٠:
ثُمَّ الرئيسُ الواقعُ في المَنْطِقَهُ صَلاحَهُ كَما المديرُ السَّابِقهُ

أحكام انتقاليه

🗐 المادة ٨١:

ثمَّ مفْتي الجمهوريةِ لَهُ

تَعْيِينُ مَجْلسِ الإفتاءِ إِنَّهُ

كَمَا مَضَى في غَابِرِ الأحكام

في المادةِ الثَّالثَةِ مِن كَلام

خِلالَ شَهْرَين مِنَ التَّعدِيلا

مِنَ المرْسُومِ كُلُّ ذَا قَدْ قِيْلا (١)

🗐 المادة ۸۲:

وَالمجلِسُ الشرْعِي ثُمَّ الْأعْلَى

مِنْ نَشْرِ ذَا التَّعدِيلِ أَيضاً حَلَّا

وَبَعْدَهُ خِلالَ شَهْرِ يَدْعُو

الهَيْئَةَ النَّاخِبَةَ كَيْ لا يَخْلُو

⁽١) انظر المادة الثالثة المفصلة في هذا الشأن.

إِذْ مَادَة هَذَا القرارِ الأَرْبَعِينْ قَدُ عُدِّلَتْ فَعُدْ إِليْهَا تَستَبِينْ

يَقُومُ مُفْتي الجَمهوريةِ بِحَلْ مَجَالسَ الإِدارِي مطلقاً حَصَلْ

وَفي خِلالِ سِتَةٍ مِنْ أَشْهِرِ مِنْ نَشْرِ ذَا التَّعْدِيلِ هَذَا مُقْتَرِي

📵 المادة ٨٣:

فَاللَّجْنةُ الدَّائِمةُ الحَالِيَّةُ مَحَلّهُ بِصِفَةٍ شَرْعِيَّهُ مَحَلّهُ بِصِفَةٍ شَرْعِيَّهُ تَقُومُ بِالأعمَالِ ثُمَّ تَغْتَرِفْ حَتَّى يُعَادَ المجلِسُ وَيَأْتَلِفْ حَتَّى يُعَادَ المجلِسُ وَيَأْتَلِفْ

🗐 المادة ٨٤:

حَتَّى إِذّا أُلِفَ عَداً بِالتَّمَامُ
يَدْعُو الرَّئِيسُ لاجْتِمَاعٍ بِانْسِجَامْ
وَذَاكَ لانْتِخَابِ نَائبِ الرَّئِيسُ
ثُم اللِّجَانُ مَا مَضَى عَلَيْه قِيسْ

مِنْ بَعْدِ خَمْسٍ ثُمَّ عَشْرَةٍ تُعَدْ أَحَكَامُ ذَا اللِّقَاءِ ثَبْتٌ لا تُرَدْ

إلى المادة ٥٤ المعدلة.

🗐 المادة ٥٨:

فَقَدْ جَرَى التَّعْدِيلُ فِيهَا أَنْفَسَا

فَعُدْ إِلَيها نَاظِراً مُقْتَبِسا

🗐 المادة ٨٦:

وكُلُّ نَصِّ عَارَضَ المَرْسُومَا

فَلاغِياً يُعْتَبَرْ مَكْلُومَا(١)

🗐 المادة ۸۷:

واللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ المكَلَّفَهُ

تَقُومُ بِالطعونِ غَيْرَ آسِفَهُ



(١) مكلوم: أي: مجروح غير مقبول.



النظام الداخلي للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى

اجْتَمَعَ المجلِسُ ثمَّ قررا للداخِلي نِظَامَهُ المكررَا



الفصل الأول **مهام المجلس**

۩ المادة [١]:

إِنَّه ذو سلطةٍ مُخولُ

كِي يُصْدِرَ النظمَ وَمَا قَدْ يَحْصُلُ

يُنظمُ الشؤونَ والدينِية

يُراقبُ الأوقافَ وَالخَيرية

يراقب أعمالَ كُلِّ دَائِرَهُ

مِنْ مجلِسٍ ثمَّ لجانٍ سائرهُ

🗐 المادة [٢]:

إنَّ مفتي الجمهوريةِ هُوَ

رئيسُهُ والنَّائِبُ كمَا هُوَ

۩ المادة [٣]:

والنائبُ إذا بهِ قد حَلَّا(١)

يمارسُ مما له قد خَلَّا $^{(7)}$

وأنَّ ذَا كما مضى مما سَلَفْ

يجلو بهِ النظمُ كما بِهِ خَلَفْ

المادة [٤]:

يعتبر المنتخبُ عُضْوًاً قَدْ حَصَلْ

إعلانُ فوزهِ وإِلَّا إِنْ بَطِّلْ

۩ المادة [٥]:

إِنِ استقالَ العُضْوُ لا تعتبرُ

إِلا إذا صُوِّتَ كي لا يُهْدَرُ

بعدَ الثَّلاثينَ لملءِ الأصلِ

وفقاً لأحكام مَضَتْ مِنْ قَبلِ



⁽١) حلَّا: أي: حل محل الرئيس.

⁽٢) قد حلَّا: أي: ما يحل له أن يعمل.

الفصل الثاني

صلاحيات الرئيس

أ المادة [٦]:

يدعو الرئيسُ المجلسَ كَي ينعقدْ وَيَرأَسُ الجَلْساتِ أو أمرٌ يَجِدْ

۩ المادة [٧]:

يرأسها حُكماً لكي يُطَبِقًا

كلَّ النظام هذَا أمر حُقِّقًا

يراقبُ ثُمَّ يديرُ ويَضعْ

جداولَ الأعمالِ كي لا تُتَضَعْ(١)

وَيرأسُ كلَّ اجتاعٍ قَررا

ويشرف صياغة المقررا

⁽١) تتضع: أي: محطوط القدر.

والتوصياتُ يفصلُ في كلِّ مَا يعترضُ في محضَرِ ومَا نَما

المادة [٨]: ونائبُ الرئيسِ قدْ تَكَرَرا

منابَه يقومُ إِذْ لا ضَرَرا

الفصل الثالث

انتخاب نائب الرئيس واللجان

۩ المادة [٩]:

بعدَ انتخابِ المجلسِ يُدعى وَفي

عقدِ اجتماعِ خُصص لِمنْ يَلي

نيابة الرئيسِ ذَاكَ بانتخابْ

يليهِ أعضاءُ اللجانِ لا ارتيابْ

في مدَّةٍ أقصاها شهرٌ وَبِلا عذرٌ وأيضاً فيه أمرٌ هُوِّلا(١)

🗐 المادة [١٠]:

يجرى انتخابٌ ناظماً أصوْلا

لنائبٍ ثمَّ اللجانُ وُصولاً

(١) هُوِّلا: الهالة هي الدائرة حول القمر؛ أي: الأمر الهائل المهم.

وأربعٌ من بعدِ خمسينَ فعُدْ^(۱) تجدْ بِها فصلاً بديعاً لتَسُدْ^(۲)

و المادة [١١]:

إذا خَلَتْ عضويةُ اللجانِ

رئيسُها يشعرُ بالبيانِ



⁽١) انظر المنظوم من مادة (٥٤).

⁽٢) لتسد: من السيادة والسؤدد ويقال: ساد الرجل؛ أي: عظم.

الفصل الرابع دعوة المجلس للانعقاد

🗐 المادة [١٢]:

يوجه الأمينُ بعدَهُ الوفَاقْ

مع الرئيس دعوةً بالاتفاقُ لكلِّ عضوٍ عاملٍ في المجلسِ مُضَمِناً موعدَ عقدِ المجلس مُضَمِناً موعدَ عقدِ المجلس

أ المادة [١٣]:

ومرفقٌ في طيِها الوثَائِقًا

وكلَّ ما عوداً وجاءَ نَاطِقًا

۩ المادة [١٤]:

إن جَدَّ أمرٌ طارئٌ مستوجَبا

بحثاً بجدولٍ يُضاف واجِبَا

في مِثلها الأحوالُ يُدعي المجلسًا

بطلبٍ من رُبعِهِ لا يُهمسًا

المادة [١٥]:
ثم الأمور الطارئة يبحثُها
في جدولِ الأعمالِ كي يرقُبَها

الفصل الخامس

الجلسات

🗈 المادة [١٦]:

في الأولى أكثرُ الأعضَا حَرِيهُ

وبعدها بالثلث كالوصيه

إلا بتعديلٍ وعضوٍ يُفْصَلُ

ثلاثةُ الأرباعِ حَقٌّ يحصُلُ

۩ المادة [١٧]:

ينعقدُ في سائر الفصولِ

إلا بفصلِ الصيفِ كالأصولِ

ويعقد تطبيقاً للنظام

طبقاً لما مضى من الأحكام

ويعقدُ استثناءٌ مثلَما مَضَى

قبل الثلاثينَ وذَاك منتضَى (مادة ٤٢)

بعد انتخابِهِ وذاكَ وسُعا كما مَضى من الموادِ تِسْعا (المادة ٩)

🗈 المادة [۱۸]:

-وكُلَّ مَنْ تَخَلَّفَ ثَلاثَا

مِنْ غيرِ عذرٍ قِيْلَ لا اكتِرَاثَا(١)

خلالَ أسبوعٍ ولم يُقَدِمَا

عذراً يُقَالُ ذَاكَ أمرٌ مُحْكَما



⁽١) المراد: لا يهتم له لأنه تخلف عن الاجتماع.

الفصل السادس

إدارة أعمال المجلس وجلساته

🗈 المادة [١٩]:

باسمِ الإلهِ يفتحُ الرئيسُ أو نائبٌ وكُلُه مَقِيْسُ وَبَعْدَهُ تُصَدَّقُ المحاضِرُ وَبَعْدَهُ تُصَدَّقُ المحاضِرُ

۩ المادة[٢٠]:

بنصفِ ساعةٍ من الزمانِ

تُنَاقَشُ المسائلُ السِّمَانِ

۩ المادة [٢١]:

ليسَ لغيرِ العضوِ حَقّاً يحضرُ

ثم الرئيس وَحْدَهُ يُقرِّرُ ويحفظُ النظامَ وهو يَأذنُ

إِنْ بالكلام وِفْقَ ما قَد يأمَنُ

📵 المادة [۲۲]:

يجوزُ تقديمُ اقتراحٍ يُقْفَلُ إِنْ أربعٌ فيه كلامٌ يَحصُلُ

📵 المادة [٢٣]:

يقدمُ العضوُ بكلِّ مُقْتَرحْ

إلى الأمانةِ وخَطاً قَدْ صَلَحْ

ويرفعُ العضوُ إلى الأمانةِ

كلَّ اقتراحٍ خُطَّ للإبانةِ

قبل انعقادِه بأربع وَردْ

عَشرينَ ساعةً وقبلَ أن يُرَدُ

وللنقاشِ وزعتْ ثم العملْ

في جدولِ الأعمالِ كيما تُكتمَلْ

€ المادة [۲٤]:

والعضو أولاً له الكلامُ

إِنْ كَانَ عَلْقَة لهُ النظامُ

أو سَحَبَ المشروعَ أو إِنْ عَدَّلَهُ

كلامُه وفي اقتراحِ حَصَرَهْ

۩ المادة [٢٥]:

فإنْ تَعَرَّضَ لشخصِهِ أَحَدْ

حُقَّ له الجوابُ ذَا قولٍ أُسَدْ

📵 المادة [٢٦]:

يوجه الكلام للرئيس

منْ غيرِ تقتيرٍ ولا تَنْقِيسِ

۩ المادة [۲۷]:

ويبدوء تلاوة المشروع

مُقَرِّرُ اللجنةِ والموضوع

📵 المادة [۲۸]:

وبعدَهُ التصويتُ فيها قد جَرى

باثنين منها ظاهراً قد أثمرا

ثم المشاريعُ يُنادي الاسمُ

ثمَّ برفعِ الأيدي قَرَّ النظمُ

۩ المادة [٢٩]:

ويبدأ التصويت بالإلغاء

ثمَّ على التعديلِ والبقاءِ

إن سَقَطَ التعديلُ بالمشروعِ يعودُ بالأصلِ وبالشروعِ

۩ المادة [٣٠]:

للمجلسِ التصديقُ والتعديلُ أو عودهُ مَثِيلُ أو عودهُ مَثِيلُ ثم يُعَادُ للِّجَانِ الأَخرَى ثم رفضٌ مانعٌ لا يُقرا

📵 المادة [٣١]:

والمجلسُ إِنِ انتَهَى يُتلَى تَلا يُصَدَّقُ المحضرُ ذَاكَ لا بِلا



الفصل السابع

لجان المجلس وأعماله

🛢 المادة [٣٢] و[٣٣]:

يدعو اللجانَ أمينهُ كمَا مَضَى يُنْتخبُ منها رئيساً للقَضَا

📵 المادة [34]:

تُضمنُ الدعوةُ موعدَ اللقاءُ

بجدولٍ يبلغُ بِهِ الأَعْضَاءُ

۩ المادة [٣٥]:

إِنْ وضعَ الرئيسُ تقريراً لدرسْ

فاللجنةُ ناظرةٌ من غير بَأسْ

ثم أجيزَ كلُّ عضوِ عَلَّقًا

بصورةٍ خطيَّةٍ قَدْ سَبَقَا

🗈 المادة [٣٦]:

يُعتَمَدُ التعليقُ أُسُّ المطْلَبِ

قَرَّ بإجماعٍ كذًا وغَالِبِ

وإنْ تساوى الرأيُ ممنْ حضرا

صوتُ الرئيسِ راجحٌ ذا لامِرًا

ويَضْبِطُ الموظفُ الجلْسَاتِ

وقائع اللجاذ للثبات

۩ المادة [٣٧]:

كل قرراتِ اللجانِ تشتملْ

على نتيجةِ القرارِ المحتَمِلْ

📵 المادة [٣٨]:

تسجيلها مخصصٌ موقعُ

من الرئيسِ والأعضاءِ يلْمَعُ

■ المادة [٣٩]:

وترفعُ للمجلسِ لأَنَّها

خاضعةُ التصديقِ ثمَّ إِنَّها

فربّ ما تُعدّ لُ تُقررُ واردٌ يُقررُ واردٌ يُقررُ

🗈 المادة [٤٠]:

إِنَّ رئيسَ اللجنةِ لَهُ سَنَدْ

ليطلبَ من كلِّ دورٍ مُسْتَنَدُ

لدرسه وطرحه أمامها

بواسطِ الرئيسِ إذْ مقدامُها

🗐 المادة [٤١]:

موازن الدوائر الوقفية

مشروعُها كَذَا لها جليَّهُ

وطلبات عودة الإنظار

وقراراتِ المجلس الإداري

هي التي نصت عليها الفاقرة

رابعة المواد وهي الغابرة

من دونِ بتِّ بعدَ شهرٍ تُعتبرْ

مسحوبةً حكماً لأمرٍ قَد غَبرْ

وتُعرضَ في أولٍ للمجلسِ بعد انقضاءِ البتِ إذْ لا تيأسِ وهذه تفسيرُها حقّاً مضَى تسعاً وبعدَها الثلاثينَ قَضَى

۩ المادة [٢٤]:

إِنْ كَانَ مَا قَدْ طُرِحَ تَعَلَقاً بِأَكْثَرٍ مِن لَجِنَةٍ تَحَقَقا بِأَكْثَرٍ مِن لَجِنَةٍ تَحَقَقا بِهِ اجتماعٌ مِن لَجَانٍ خُصًّا

يرأسها الرئيسُ ذَا قد نُصا

📵 المادة [٤٣]:

تعيين لجنةٍ لموضوعٍ لَزِمْ رئيسُها أعضاؤُها كما التُزمْ



الفصل الثامن

الأمانة العامة

و المادة [٤٤]:

تأليفُها من الأمين وَعَدَدْ

وفي الملاكِ داخلٌ فيها يُعدُ

ثم قرارُ المفتي فيها ينتَدِبُ

من الدوائر وهذا محتسب

■ المادة[٥٤]:

أمينه وبقرار المفتي

يستطلعُ المجلسَ ذا للأنس

وأن يكونَ حائزاً كما مضَي

على شهادةٍ وخُلْقٍ مرتَضَى

🗐 المادة [٤٦]:

وهو الرئيسُ لكلِّ مَنْ قدْ عَمِلا

مُنَفِّذًا مطبِقاً لا مُثْقَلا

۩ المادة [٧٤]:

يرتبطُ الأمينُ لَصقاً بالرئيسْ

والنائبِ عندَ الغيابِ ذَا نفيسْ

قيامُه وبالأعمالِ التاليهُ

مراعياً نظماً وحقاً راقيه

حضُورُه محتمٌ يؤمنُ

خلاصة المحاضر يدون

وكلَّ ما يصدرُ عنه واللجانْ

ممتنعٌ عنه النقاشُ باللسانْ

ويحفظ الوثائق للدرس

كلُّ ملفٍ عرضُه في المجلسِ

ينفذ القرار والمضمونا

وكلَّ شرطٍ واردٍ مبينا

مقيّدٌ بكلِّ تعميمٍ لَمَحْ

وضابط المال الإداريِّ قدْ صَلَحْ

يصدِّقُ المستندَ للصرفِ

ضمنَ الموازينِ وذا للعُرْفِ

يؤمنُ موعدَ كلِّ جلسةٍ

لمجلس ولجنة عاملة

ينتدبُ من يَلزمُ معَاوناً

من ضبطِ جلسةِ اللجانِ خَازِناً

ينسقُ الأعمالُ في اللجانِ

يوافي الأعضاء وبالبيان

وكلُّ مالَـهُ بِـهِ عـلاقَـهُ

ثم استلامًه بلا وساطة

ثمَّ مواضيعُ اللجانِ سحبتْ

حادي وأربعين منها قد فشتْ

فَعدْ إليها ثمَّ تفصيل بُدِعْ

مشروحةٌ بالسهلِ فيه الممتنعْ

يقدّمُ الأمينُ كلِّ عام

تقريره مفصلاً تمام

﴿ المادة [٨٤]:

أحكامُ كلِّ موظفٍ في الوقفِ

تسرَى على الأمينِ ذَا كالعرفِ

🗊 المادة [٤٩]:

ويضعُ الأمينُ بالإشرافِ
مع الرئيسِ ذَاك للإنصافِ
موازنَ المجلسِ بالمشروعِ
يسطرُ التقريرَ للسطوعِ
وتُعرضُ على اللجانِ الخُصَّهُ
تُنفذُ بنودُها المختصةُ



الفصل التاسع

أحكام عامة

■ المادة [٠٥]:

ولا يجوزُ الجمعُ بالعضويهُ

في غيرِ ما العضويةُ الشرعيهُ وذاكَ في وظائفِ الأمانهُ

أو الأوقافِ والإفتا ديَانَـهُ

إِلا إِذَا عُيِّن أَو إِنِ انْتُخِب

لهُ الخيارُ بعدَ أسبوعٍ حُسِبْ

🗐 المادة [١٥]:

فإنْ خَلا خيارُه قدْ قِيْلا

من بعدِ أسبوعٍ فمستقِيلًا

۩ المادة [٢٥]:

تطبقُ الخمسينَ والحادي كَذا

من ذَا النظامِ قادمٌ فيحتَذَى

المادة [٥٣]:
والعملُ بذا النظامِ يحكمُ

من بعد تصديقٍ ونشرٍ يُعلمُ

الخاتمة

واللّه في البدء وفي الختام اسالُه وغاية الهرام في صحبة الهادي النبي المصفّى إذْ ذَاك مطلبُ الكرامِ الشُّرفا والحمدُ للَّهِ على ذي النسقِ ما غسَل الصبح ثيابَ الغسقِ ما غسَل الصبح ثيابَ الغسقِ بحمد اللَّهِ نظميَ قد اتسَقْ ركْبتُه بطبقٍ فوق طبقْ نظمَها العبدُ الفقيرُ المذنبُ .

